٢ ـ قيمة الحرية

للصحافي العالمي ويكهام استيد

بقلم الأستاذ زين العابدين جمعة المحامي

لقد زعموا أحياناً أن الجماعات التي يتولى أمرها سلطان يملي إرادته على الجميع هي أقوى من الجماعات التي بينها اختلاف الرأي فيها عن الاتحاد في العمل. وأصحاب هذه الدعوى يزعمون أيضاً أن التسامح آية من آيات الضعف، وأن التعصب سجية من سجايا القوة، وأغلب ظني أنها دعوى خاطئة؛ فلقد يكون لمثل هذه الدعوى ما يبررها لو أنه كان من الممكن أن تظفر بحقيقة سياسية واحدة لا تقبل النقاش أو بمبدأ قاطع بات لا يحتمل الجدل، ولكن ما دام واقع الأمر على النقيض من ذلك إذ يتعذر افتراض شيء من عصمة الرأي البشري، فإن محاولة القضاء على وجهات النظر المختلفة وتتويج رأي غير معصوم من الزلل بحيث لا يرتفع إليه النقد ولا يسمو إليه الجدل هو في الواقع من دون الرأي القائل بأنه ما دامت جميع الحقائق السياسية حقائق نسبية فمن صالح الجماعة أن تختار لنفسها من هذه الحقائق ما يصادف من ذوي العقول الحرة القبول العام باعتباره أسلم القواعد التي يجب أن تتحكم في المصالح البشرية. والضعفاء من الناس هم أولئك الذين يستبيحون في حق أنفسهم أن يقضي على رأي الفرد فيهم فلا يسمع له صوت ولا يقام له وزن، أو أولئك الذين يلتمسون الفرار من معضلات المترك الإنساني بأن يعتصموا ببعض النظريات أو المذاهب الاستبدادية المطلقة التي يجدون في قبولها نجاة لهم مما يضطلع به المواطنون الأحرار من معاناة نقد الآراء وتقصي أوجه النظر، ومن التردد بين الآراء وما يلازمه من قسوة الشك وألم الحيرة، ومقياس النظم السياسية ماثل فيما يخلقه على المواطن الحر من طابع. ذلك المواطن الذي هو غرض يدها ونتاج تعاليمها، والنظم التي تحرم تنوع الآراء وتسد المذاهب وتخنق حرية النقد تنتهي بأن تصير أبناء البلاد على نمط واحد مطرد، فتقضي بذلك على صهوة العقول البشرية وتنزل بها إلى الحضيض من ركود الحياة وجمود العقل، وتقف حجر عثرة في سبيل تقدم الخلق الإنساني. فقضية النقد إذن هي قضية خطيرة الشأن عظيمة الأثر بحيث لا يتمنى للمدنية أن تصادف نجاحاً بدونها؛ ولذلك كان حتماً على الجماعة إذا ما تأبت طار الخضوع ووصمة الجمود أن تبيح النقد إباحة لا يعطلها عقاب ولا يتهددها ضرر

ومع ذلك يوجد هنا فارق هام بين حرية النقد وحرية النهيج، إذ الناقد — كما لاحظ مستر « برنارد شو » في إحدى مقدمات كتبه — لا يسمح له أن يغير سلوكه الاجتماعي ما لم ينجح نقده في أن يغير القانون إذ استطرد قائلاً: « وإننا لفي جهل خطير بأصول مدنيتنا حتى أن غالبيتنا لتحسب أن لها حقاً في أن تغير منهجها فور الوقت الذي تغير فيه آراءها »

ومن أعقد المسائل التي تواجهنا في حياتنا الاجتماعية والتي قد يتيسر التغلب عليها وحل معضلاتها في المجتمعات الحرة بطريق الثقافة وحده أن نميز بين النقد الثوري ومجرد الثورة على الأوضاع الاجتماعية، وأن نفرق بين حرية الرأي وحرية المبدأ وبين رخص النهيج الاجتماعي

وإذا قدر للنقد أن يكون فعالاً منتجاً لا مجرد هدام للنظم والعادات التي تمت في ظروف غير تلك الظروف التي تنشئ الناس في وقت معين أصبح لزاماً أن تتوفر للشعب حرية البحث وحرية المعرفة وحرية الكلام وحرية الكتابة، وصار واجباً أن تناقش الآراء وتمحص الأصول التي أسست عليها تلك الآراء، وهذا أمر لا يتمشى وجوده، كما اعترف بذلك الكتاب النازيون ما لم يقم على دعامة من حرية الصحافة التي تنطوي فيها حرية المعارف علمية كانت أو أدبية. ولقد سجل هتلر نفسه هذه النظرية في كتابه (كفاحي) فقال: « يجب أن يكون هدف الحكومة أن تنشئ (هيئة اجتماعية من الكائنات الحية يتشابه أفرادها ماديًا وعقليًا) ». وزعم الدكتور (ديتريش) وهو الموظف الحكومي المتولي الإشراف على الصحافة النازية أن (رأي المجموع) لا رأي الفرد هو ما يجب أن يكون مصدر الثقافات جميعاً بما يتبعها من الدراسات العلمية. كما صرحت

الدكتور (أوتوكيلويتز) وهو أستاذ نازي جامي (فكرة الجماعة) على فكرة الفرد

ومهما ظهر الشعوب التي تربت في كنف الحرية من تعصب هذه الدعاوى، فهي من وجهة النظر الاستبدادية إصلاح منطق سديد؛ إذ في البلاد التي ضيقوا الخناق على الحرية فيها لا يمكن احتمال الفكرة الفلسفية العميقة أو التحليل التاريخي الدقيق ما لم تبرر تلك الآراء التي فرضتها الحكومة المطلقة ونادى بها قادتها. فروسيا الشيوعية لا تقبل البحث الحر في مسائل كالتي تتعلق بملكية الأشياء؛ وألمانيا النازية لا تسمح للعقائد الخاصة بالدم والجنس أن تكون موضع بحث أو نقاش؛ وإيطاليا الفاشية لا تطبق النظر الحر في طبيعة الحكومة ووظائفها، أو في مكانة الأفراد بالنسبة للحكومة. وحسبها من شر أن أسكتت مثل هذا الفيلسوف العظيم (بنيدتو كروس). ولشد ما تتبرأ آراؤه من الحكومة والحياة السياسية. ففي كتيبه (أورتيناتي) قال: «إن حبنا للدولة هو أن نعمل مع الدولة، وأن نخص الدولة وتقدر حياتها السياسية بكامل ما يتوفر لنا من أسمى معاييرنا وأنبل مشاعرنا وأصدق ما يجري في معتقداتنا من الحقائق، أي تلك الحقائق التي تصدر عن ولاء مكين وإيمان متين، ومما يتهيأ لنا أن نأمله من مثلنا العليا. واشتراكنا مع الدولة على ضوء هذه الاعتبارات هو ما نسميه بالحرية بتعبير آخر. وهذه الحرية ليست بمقاومة الدولة أو بالإساءة إلى هيبتها وعظمتها، ولكنها هي حياة الدولة بذاتها وإلا وصمنا أن نزعم أن الدم الذي يجري مجدداً نفسه بدورة مستمرة في أوردتنا هي حركة متمردة على ما لنا من سلطان في ضبط حركة الوظائف العضوية من أجسامنا، لهذا لا تكون الحرية ملحوظة في الدولة ما لم تكن حرية سياسية مطبوعة على العمل مع مقتضيات حياة الدولة

والحق أن هذا الفيلسوف الإيطالي قد أثم في حق الثقافة الفاشية إذ أهمل النظر للدولة — كدولة مطلقة — ثم أسرف في الإساءة إلى النظام الفاشي، فلم يشأ أن يعتبر الدولة إلا عنصراً تنفيذياً للهيئة الاجتماعية وإلا مجموعاً كلياً للوظائف العامة التي تقوضها الأمة للهيئة التنفيذية لحماية الصالح العام وتدعيمه

ولا يبعد هذا المذهب عما ذهب إليه (جون استيوارت مل) وقتما وفق لأن يلمس بعض الظواهر الإيجابية لحرية الأمة في رسالته الشهيرة عن «الحرية» فقد أشار «مل» إلى أنه إذا عمل أي إنسان عملاً من شأنه أن يضر الآخرين كان من مقتضى العدالة أن يستوفى العقوبة التي فرضها القانون، أو أن يلقى جزاءه من الاستنكار والتحقير العام إذا كان ما فعله لا يقع تحت طائلة نصوص القانون، ثم استطرد قائلاً:

وقد تقضي العدالة إلى ذلك بإجباره على القيام بأعمال إيجابية كثيرة شرعت لصالح الآخرين، مثلما يلقى على عاتقه من عبء إثبات ما يدعيه في ساحة القضاء، أو ما يتحمله من نصيبه العادل في الدفاع العام أو ما يضطلع به من الأعمال الاشتراكية الأخرى اللازمة لصالح الجماعة التي ينعم بحمايتها. ومثلما يفرض عليه من أعمال خاصة شرعت لصالح الفرد كأن يتقدم لإنقاذ حياة إنسان أو يتدخل بين الضعيف الذي لا سند له والقوي الذي لا حجة معه لينتصف للمظلوم من الظالم. وهي أمور إذا ما اتضح أن من واجب الرجل أن يؤديها كان من مقتضى العدالة أن تناقشه الهيئة الاجتماعية الحساب عن عدم وفائه بها. فالإنسان قد يلحق الضرر بغيره بسبب ما يقدم عليه من عمل، أو نتيجة لامتناعه عما يجب عليه من عمل، وفي كلا النهجين يجب حقاً وعدلاً أن يكون ملزماً بتعويض الضرر

وهذا النظر الصائب أنسب لحرية الصحافة وأشد انطباقاً عليها من غيرها. وكم تخفق الصحافة في تأدية رسالتها للأمم الحرة، وفي القيام بواجبها على وجهه الصحيح، إذا هي ضربت بالطغيان والظلم ضرور الكرام، أو ذلت واستكانت فأغمضت عينيها عما يواجهها من سوء استعمال الحق ومن المتصرفات الضارة بالصالح العام. إذ واجب الصحافة أن تترصد الأخبار لتذيعها على الناس، وأن تتعقب الخفاء حتى يبرح، والخبي حتى يظهر، وأن تواجه الشبه حتى تنجلي، وأن تفصح عن ذلك كله في عبارة حاسمة صريحة، فإذا بالصبح وقد تبين الذي عينين، وإذ هي لا تدين بولاء، ولا تتقيد بواجب إلا الشعب والشعب وحده لا لأية سلطة تتولى الحكم في البلاد؛ وإذ الطريق الوحيد لكبح

جماح الهيئة الحاكمة والحيلولة بينها وسوء استعمال الحق هو أن تذيع على الشعب كيف يتصرف رجال الحكومة بسلطانهم !

ووقفنا أصر « مل » ذلك الفيلسوف الحر ، على أن يسأل الرجال ، وكذلك الصحافة من باب أولى ، لا عما يجترمونه من جرم فحسب ، بل عما يترتب على امتناعهم عما يجب عليهم عمله ، لم يكن نظره هذا ببعيد عن تلك العبارة الدائمة الواردة فى تعاليم الكنيسة الإنجليزية ، وهى : « لقد عملنا ما كان يجب علينا ألا نعمله ، وأغفلنا عمل ما كان يجب علينا أن نعمله ، وافتقدنا رجاحة العقل وسداد الرأى » ؛ وبعبارة أخرى قد تكون جرائم الترك هوان للحرية كجرائم العمد

* * *

وإذا كان الإنتفاع بالحرية والدفاع عنها بحاجة حقاً إلى مجتمع متمدين نشط يصدر فى أفعاله عن إرادة حرة وعزيمة صادقة ، فليس بأقل من ذلك وزناً ما نحن بحاجة إليه من إعادة النظر فى آرائنا وتنقيح مناهجنا فيما ينظم حريتنا على ضوء ما تبينه من ماجريات الأمور وما ينتهى إلينا أو نلتهى إليه من تطور الأحوال وتغير الظروف . ومنذ قرن مضى كانوا يعتبرون ضريبة الدخل التى تستنفد اليوم ما يربى على ربع إيراد المواطن الحر ، وتلك الواجبات والالتزامات المتوالية أو المتواترة التى قد يكون من شأنها أن تستأثر الدولة بنصف ما يفيده المواطن من ثروته . نقول إلى قرن مضى كانوا يعتبرون تلك الضرائب والقيود المالية غارة شعواء غير مشروعة على حق الملكية الخاصة وعلى الحرية الشخصية . أما اليوم فقد صارت هذه الضرائب أمراً مقبولاً أو نهجاً مقرراً لا يشق على الناس أمره ولا يتأذون به . ولأقل من عصر مضى تكلموا كثيراً عن حق المنتجين فى ابتياع « جنى الجهود[1] الطليقة » فى « سوق حرة » وكان أغلب ظن أولئك العمال الذين وسمهم أن يفيدوا أجوراً طيبة من بيع جهودهم أنهم قد أمسوا وهم يتمتعون بكامل حريتهم ؛ وتاريخ حركة الاتحاد العمالى[2] التجارى فى هذه البلاد (انجلترا) هو تاريخ الجهود التى بذلت لتحقيق « هذه الحرية » وإصلاح شأنها عن طريق عقد الصفقات الاشتراكية الرابحة على الرغم من أن حقيقة نظام هذا الاتحاد التجارى ما كانت لتسمح للأفراد بأن يستقلوا عنها ببيع جهودهم مهما كان الثمن الذى يتهيأ لهم الحصول عليه

وما شرع للمصانع من قوانين كان له بلا ريب أثره فى التدخل فى حرية المنتجين وانتقاصها أصبح اليوم وهو يرى كأمر ضرورى لحماية عمال المصانع من أى استغلال غير عادى يكون عليهم غرمه وللمنتجين غنمه . ولا زال لدينا من الأسباب ما يحملنا على الظن بأنه سوف يواجهنا يوم يحتاج الأمر فيه إلى إصلاح يعطل حرية المالك فى التصرف فى ملكه إذا لم يكتب للاصلاح النجاح فى القضاء على تلك الظاهرة السائلة فى إحلال الماكينات محل العمال والقضاء على تلك الأيدى المبسوطة للعمل بان تساق إلى نوع آخر من الرق الاقتصادى وتنتهى بها حاجتها إلى العمل — لأن تكابد شقوة البطالة الإجبارية

(الكلام صلة) زكى نجيب محمود

(١) الجهود الطليقة هنا هى جهود أولئك العمال الذين لم ينضووا تحت لواء الاتحاد التجارى

(٢) الاتحاد العمالى التجارى هو اشتراك عمال أية تجارة فى جمعية منظمة بقصد إصلاح شأنهم وحماية مصالحهم المشتركة

صفوة احياء الغزالى

للأستاذ محمود على قراعة المحامى

خلاصة دقيقة وافية لكتاب إحياء علوم الدين للفيلسوف العظيم حجة الاسلام أبى حامد الغزالى ، ومعرض حديث وتصوير واضح لآرائه فى الثقافة الروحية فى الاسلام بأسلوب سهل وعبارة بليغة تقرب الامام الغزالى وكتابه إلى القراء وتمكنهم من دراسته وفهم آرائه وأفكاره فهما تاما . والكتاب فى ٣٧٠ صفحة على ورق مصقول وثمنه عشرة قروش والبريد ٣ قروش

ويطلب من مكتبة الجامعة شارع محمد على بمصر